مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، **م٣**، ص ص ١٤١-١٧٢ (١٤١٠هـ/١٩٩٠م)

# مدى استجابة رجال الإدارة لمسؤولياتهم الاجتماعية
# دراسة تطبيقية على الصناعات السعودية

**عبد الهادي محمد قريطم، أحمد بن عبد الله الصباب وعبد الله عبدالغني الطجم الغامدي**

*قسم إدارة الأعمال - وقسم الإدارة العامة - كلية الاقتصاد والإدارة*

*جامعة الملك عبد العزيز- جدة- المملكة العربية السعودية*

**المستخلص** : إن فكرة تركيز المنظمات الصناعية على تعظيم الربح وتحقيق أهداف أصحاب رأس المال لم تعد مقبولة للتعبير عن استجابة رجال الإدارة في هذه المنظمات لمسؤولياتهم الاجتماعية.

لقد اتسع نطاق المسؤولية الاجتماعية حاليًا فيتعدى تلك الحدود، سعيًا وراء إيجاد نوع من التوازن بين تحقيق الربح ومراعاة اهتمامات المجتمع كأهداف ضرورية ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية ككل.

تسعى الدراسة إلى بلورة مفهوم المسؤولية الاجتماعية والعمل على التعرف على مدى استجابة رجال الإدارة في القطاع الصناعي السعودي تجاه هذا الموضوع.

يقع البحث في ثلاثة فصول، يتناول أولها تحديد مشكلة البحث مع توضيح المفهوم الشامل للمسؤولية الاجتماعية، وأهمية البحث والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والفروض التي تقوم عليها الدراسة الميدانية والمنهج الذي تسلكه لاختبار مدى صحة الفروض، مع توضيح لمجتمع البحث ومفردات العينة التي شملها الاستقصاء.

يقدم الفصل الثاني تحليلاً تفصيليًا لبيانات الدراسة الميدانية - أبعادها السبعة:

١- أهداف المنظمات الصناعية السعودية موضحًا الأهمية النسبية لهذه الأهداف.

٢- مدى نجاح هذه المنظمات في تحقيق أهدافها موضحًا الفروق بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال.

٣- التركيز على تلوث البيئة كمجال أساسي لمواجهة المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمات الصناعية.

٤- الوسائل التي تستعين بها هذه المنظمات للتخلص من مخلفات الإنتاج كمصدر أساسي للتلوث.

٥- المشكلات التي تواجه المنظمات وتؤثر على أدائها.

٦- مدى مساهمة المنظمات الصناعية في مشروعات البيئة.

٧- المقترحات التي تراها مفردات عينة البحث استجابة لمسؤولياتها الاجتماعية.

ويوضح الفصل الثالث النتائج المستقاة من تحليل بيانات الدراسة الميدانية بأبعادها المختلفة، كما يقدم عددًا من التوصيات التي قد تسهم الاستجابة لها في مواجهة مشكلة البحث والحد من آثارها السلبية.

ولعل من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج أن الأهداف الاجتماعية بمفهومها المحدد في مشكلة البحث، لا تلقى الاهتمام المناسب بالمقارنة بما تحظى به الأهداف الاقتصادية من مراعاة وتركيز.

## الفصل الأول

## إطـــار البحـــث

تهتم دول العالم، ومن بينها المملكة العربية السعودية، بالتنمية الاقتصادية بمجالاتها المختلفة وخاصة المجال الصناعي، دون اهتمام كاف بسلامة البيئة والمحافظة عليها. ويقصد بالبيئة، اليابسة والماء والهواء كثروة طبيعية وضرورية لحياة الإنسان وبقائه.

فكما يقع على عاتق رجال الإدارة توفير المنتجات والخدمات التي تقابل حاجات المجتمع وتشبع رغباته، فإن عليهم أيضًا المساهمة في النشاط الاجتماعي وصيانة البيئة، فتلوث الهواء مثلاً ليس بمشكلة جديدة، فقد وصفت مدينة لندن في القرن السابع عشر بأنها عاشت في جو كثيف من الأدخنة القاتمة الناتجة من مداخن المصانع، في حين غلفت مدينة بنسلفانيا بطبقة من الهواء السام في عام ١٩٤٨م، مما أدى إلى الإصابة الصحية لنصف سكان المدينة في ذلك الوقت، وبجانب التكاليف الصحية لتلوث الهواء، فإن هناك تكاليف اقتصادية تتمثل في الإضرار بالممتلكات نتيجة الصدأ والتآكل وتغير الألوان، كما يحدث تهديد للمحاصيل الزراعية. والواقع أن التكاليف الجسمانية والنفسية والاقتصادية لتلوث الهواء كبيرة، وقد أصبح تلوث الماء في الوقت الراهن وفي كثير من الدول مشكلة متزايدة ومستمرة تهدد الصحة العامة، وفيها إهدار للثروات السمكية في البحار والأنهار، بجانب التكاليف الباهظة في تنقية المياه حتى تصبح صالحة للشرب.

وقد أصبحت المخلفات المتمثلة في العلب الفارغة والسيارات القديمة والقمائم وكافة المخلفات الصلبة أو السائلة التي لا تتحلل بصورة سريعة مصدرًا من مصادر تلوث البيئة في البر والبحر، وتمثل الضوضاء الناتجة عن الآلات عنصرًا من عناصر تلوث للبيئة، فارتفاع درجة الضوضاء وسرعة الاهتزاز له آثاره الضارة على الصحة العامة وخصوصًا الأعصاب، أي إن حركة التصنيع والتنمية في كثير من الدول المتقدمة والنامية نتج عنها مشاكل اجتماعية وصحية ونفسية واقتصادية ساهمت فيها الآلات والمعدات وكذلك المخلفات وتركت أثرها الواضح على البيئة(1).

ويمكن الإشارة إلى التكاليف الباهظة للتنمية الاقتصادية في كثير من الدول كرد فعل لهذه المشاكل، وضرورة حماية البيئة وصيانتها. وقد تباينت استجابة رجال الإدارة لمواجهة هذه المشكلات من دولة إلى أخرى ومن مجموعة إدارية إلى أخرى، حيث يتوقف ذلك على درجة الوعي الاجتماعي، والمستوى الثقافي الذي وصلت إليه هذه الدولة.

## أولاً : مشكلة البحث

تقوم أجهزة ومؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء بدور في عملية المحافظة على البيئة وحمايتها إلى جانب الاضطلاع بأعبائها الإنتاجية والخدمية، والقرارات الاقتصادية التي لا تأخذ في الاعتبار المتغيرات الاجتماعية والقانونية والصحية يترتب عليها كثير من المشاكل. من هنا أصبحت منظمات الأعمال اليوم تتعامل مع بيئة تتسم بالتعقيد والتغيير في العديد من المجالات، وواحد من هذه المتغيرات هو الانتقاد المتزايد لهذه المنظمات خصوصًا منظمات الأعمال الكبيرة، حيث إن من بين هذه الانتقادات الشعور بأن هناك استغلالا سيئا للموارد الطبيعية وتبذير في استخدام واستغلال تلك الموارد، وهناك تلوث للبيئة واستخدام سيء للطرق والكباري وكافة الخدمات العامة والتجهيزات الأساسية دون تحمل تكاليفها أو حتى المساهمة في بنائها، بل وحتى استشعار قدر من المسؤولية الاجتماعية في المحافظة عليها بعدم تسيير حمولات كبيرة تؤدي إلى سرعة تقادم هذه التجهيزات والإضرار بها. وأن تركيز رجال الإدارة على توفير السلع والخدمات ليس هو الهدف الوحيد الذي ينبغي الاهتمام به، وأحيانًا ما يعزي هذا التركيز إلى سعي المنظمات

---

(1) **Philip Shabecoff**, Scientists See Vast Changes in Earth, *The New York Times*, wed, Nov 1987, A6.
**Essam El-Hinnawi** and **Manzur Hashmi**, *The State of the Environment*. (UN Environment Program) Guildford, Survey, UK: Butterworths, May 1987.
**Milton Russell**, Environmental Protection for the 1990s and Beyond, "*Environment*" 29:7, Sept 1987.
**Robert Costanza**, Social Traps and Environmental Policy "*BioScience*" 37:6 June 1987.

إلى تحقيق الربح، ولو أن هذا يعد هدفًا مشروعًا ومطلوبًا، إلا أن الاهتمام بالجوانب الأخرى للمسؤولية الاجتماعية أمر واجب أيضا.

إن غياب كثير من العوامل الاجتماعية والإنسانية في عملية اتخاذ القرارات لدى رجال الأعمال وما نتج عنه من آثار سلبية على البيئة والإنسان قد حدا بالمفكرين إلى إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى متخذي القرارات في قطاع الصناعة والتجارة، وفي هذا تحول من الفكر التقليدي الذي يعد من أشد مناصريه في الحاضر ميلتون فريدمان (Milton Friedman) والذي ينادي بأن القيم الاقتصادية فقط هي المحدد الوحيد للأداء، بينما يرى الفكر الحديث أن هذا المفهوم التقليدي الضيق لا يصلح في المرحلة الحالية حيث يرون أن القيم الاقتصادية لم تعد وحدها المحدد الوحيد للأداء، حيث إن رجال الأعمال يعملون من خلال أنماط ثقافية ومحددات اقتصادية وقانونية وسياسية واجتماعية وتقنية، وهذه المحددات من الأهمية بحيث يجب على رجال الأعمال أن يكونوا على علم بها وأخذها في الاعتبار عند صنع القرارات، بمعنى أن رجال الأعمال لم تعد تنحصر مسؤوليتهم فقط أمام حاملي الأسهم والسندات، بل إن مسؤوليتهم تتسع لمواجهة متطلبات المجتمع ككل، حيث تعتبر المنظمات الاقتصادية نظمًا مفتوحة، تتفاعل مع البيئة التي تعمل في نطاقها، لذلك يجب أن يهتم رجال الإدارة في هذه المنظمات بتوقعات المواطنين ومطالبهم لما لها من تأثير كبير على أنشطة مشروعاتهم. وتتزايد هذه المطالب باستمرار، لتشمل المسؤولية الاجتماعية آفاقًا أوسع تمتد إليها أنشطة المشروع.

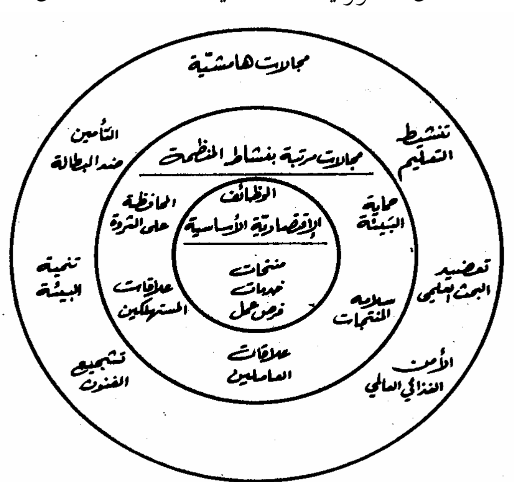
وأصبحت العلاقة بين منظمات الأعمال والمجتمع محورًا يتركز حوله النقاش، وتبرز مسؤولية الإدارة قبل المجتمع على أساس الحرية التي يمنحها المجتمع لمنظمات الأعمال لمزاولة أنشطتها. ويمكن توضيح أبعاد هذه العلاقة بما جاء فيما يسمى « العقد الاجتماعي Soual control »[(٢)] الذي يعطي المجتمع بموجبه حق تأسيس المنظمات المختلفة التي تعمل من أجل تحقيق أهداف مشروعة في مقابل ما تسهم به هذه المنظمات من خدمات للمجتمع، على أن بنود هذا التعاقد ليست ثابتة ولا جامدة، وإنما تتغير بتغير الظروف حيث من المتوقع تزايد الدور الذي تقوم به المنظمات في مجال الاستجابة لمسؤوليتها الاجتماعية. ففي وقت ما كانت المسؤولية الاجتماعية تنحصر في قيام المنظمة بوظائفها الاقتصادية والتي تتلخص في توفير السلع والخدمات وفرص العمل لأفراد المجتمع. ومع أن

(2) **Longenecker, Justin F.** and **pringle, Charles D.,** *Management*, 5th ed., (Columbus, Ohio: Charles E. Merrill Publishing Co., 1981) p. 82.

هذه المجالات تمثل الجوانب الأولية للمسؤولية الاجتماعية، إلا أن التزامات منظمات الأعمال أصبحت تمتد في الوقت الحالي إلى مجالات أخرى مثل حماية البيئة والمحافظة على ثروة المجتمع وضمان سلامة استخدام المنتجات، والمحافظة على العلاقة الطيبة مع المستهلكين وتنمية العلاقات السليمة مع العاملين.

ويمكن أن تتسع دائرة المسؤولية الاجتماعية لتشمل تنشيط التعليم، وتنمية البيئة، والإسهام في التأمين ضد البطالة وتعضيد البحث العلمي، والمعاونة في مجالات الأمن الغذائي العالمي وتشجيع الفنون، إلى غير ذلك من أوجه الإسهام، كما يتضح من الشكل التالي:

مجال المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال




المصدر: المرجع السابق، ص ٨٣.

هذا وقد تمتد مجالات المسؤولية الاجتماعية لتكتسب صيغة دولية، حيث يرتبط العالم في العصر الحديث ببعضه البعض مهما وضعت في سبيل ذلك من معوقات ورسمت من حدود، حيث تنعكس العلاقات الدولية بكثير من المنافع والمضار على معظم الدول وخاصة المرتبطة ببعضها البعض باتفاقات أو معاهدات اقتصادية.

ولعل من أحدث الدلائل على ذلك ما ترتب على انفجار المفاعل النووي السوفيتي في شرنوبيل من مضار نتيجة تسرب الإشعاع إلى كثير من مناطق العالم، إلى غير ذلك مما يمكن أن يكون مجالاً لبحوث أخرى كثيرة.

## ثانيًا : أهمية البحث

حيث إن من ضمن السياسات التنموية التي تأخذ بها المملكة العربية السعودية هو عملية التوسع في النشاطات الصناعية والتجارية، وإدخال المشروعات الحديثة واللازمة لعملية التنمية والاكتفاء الذاتي، حتى أصبحت المصانع تتواجد في كثير من مناطق ومدن المملكة، فبينما كان عدد المصانع في عام ١٣٩٥هـ ٤٧٣ مصنعًا ارتفع هذا العدد إلى ١٧٨٥ مصنعًا منتجًا في بداية عام ١٤٠٥هـ، وقد أشارت قائمة المصانع المنتجة التي أصدرتها وزارة الصناعة والكهرباء إلى أن من بين هذه المصانع ٥٠٠ مصنع في قطاع الصناعات المعدنية وذلك بنسبة ٢٨٪ من إجمالي عدد المصانع المنتجة و ٤٨٦ مصنعًا في قطاع البناء أي ٢٧٪ من إجمالي المصانع، بينما بلغ عدد المصانع في قطاع الصناعات الكيماوية ٣٥٩ مصنعًا بنسبة ١٥٪ من مجموع المصانع حتى بداية ١٤٠٥هـ[٣].

ولاشك أن هناك مشاكل ناتجة عن حركة التصنيع هذه تتمثل في المخلفات المتعددة التي تساهم في تلوث الماء والهواء والإضرار بالمحصولات الزراعية أو الثروة السمكية بل قد يتعدى ذلك للإضرار بالإنسان نفسه نتيجة تلوث الهواء والماء أو الضوضاء الناتج عن الآلات والمعدات، كذلك الإضرار بالتجهيزات الأساسية كالطرق والأنفاق من قبل الشاحنات الكبيرة والزائدة الحمولة، إزاء هذه المشاكل والمخاطر كان لابد من رسم استراتيجية تحمل بين طياتها خطة واضحة المعالم لحماية البيئة ولعلاج مشاكلها وذلك بهدف حمايتها من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية ودعم الإمكانيات الوطنية اللازمة لحمايتها، وضمان سلامتها، واعتماد المفهوم الشامل للبيئة بحيث يشمل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وكل ما تحتويه من جماد ونبات وحيوان، فعلى مستوى القطاع العام، فقد استشعرت المملكة العربية السعودية دورها في حماية البيئة مبكرًا وذلك بإنشاء مصلحة الأرصاد وحماية البيئة التي من ضمن أهدافها: المحافظة على البيئة عن طريق وضع نظام شامل لحماية البيئة سواء عن طريق استغلال الموارد أو التخطيط البيئي الذي تسعى المصلحة لأن يكون جزء لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الزراعية والصناعية والعمرانية لتفادي الآثار السيئة التي قد تنتج عن إهمال هذه الاعتبارات، كما أن مصلحة الأرصاد وحماية البيئة تهدف إلى وضع استراتيجية لكبح جماح التلوث الناجم عن عوادم السيارات، حيث قامت المصلحة بتوقيع عقد مع الدار السعودية للخدمات الاستشارية بفرض دراسة هذا الموضوع[٤]

---

(٣) **جريدة الرياض**، الأحد ٢٦ ربيع الأول ١٤٠٦هـ، العدد **٦٣٧٧**، السنة الثانية والعشرون.

(٤) **جريدة عكاظ**، العدد **٧١١٦**، السنة السادسة والعشرون، ١٤٠٦هـ ، ص ٤.

كذلك نجد أن الاهتمام بالبيئة يمتد فيشمل الجامعات السعودية حيث إن قسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز كان السباق في توظيف المناهج التعليمية الجامعية لغرس الاهتمام بالبيئة لدى مدراء المستقبل وصانعي القرارات وذلك عن طريق إشعارهم لمسؤولياتهم الاجتماعية بجانب أهدافهم الاقتصادية، حيث هناك مادة المسؤولية الاجتماعية، التي تم إدراجها في المناهج الجديدة بكلية الاقتصاد والإدارة. كذلك من ضمن أهداف كلية الأرصاد وحماية البيئة بجامعة الملك عبد العزيز في وضع الاستراتيجيات والدراسات التي تؤدي إلى نشر الوعي والمحافظة على البيئة وهي في ذلك تتعاون مع مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية وقد تجلى هذا التعاون في المشاركة في العديد من الندوات والدراسات(٥).

أما على مستوى الخليج فقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي دعت إلى التعاون من أجل حماية البيئة البحرية من التلوث، ولهذا أنشئت المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية سنة ١٩٧٨م ومقرها الكويت، ولما كان التلوث يشمل البيئة البرية والتي تشمل الإنسان والتربة والحياة، لذلك امتد نشاط هذه المنظمة ليشمل ليس فقط الشريط الساحلي بل داخل أراضي دول الخليج ولدراسة مشاكل النفايات والسيارات التي لها تأثير على الهواء والماء. إذًا مما تقدم يمكن القول أن نشاط القطاع العام لحماية البيئة يشمل الأجهزة التشريعية والتنفيذية والتعليمية، أي إن هناك استشعار لمسؤولياتهم الاجتماعية، والسؤال هو عن دور القطاع الخاص وهو غرض هذه الدراسة وهدفها.

ومما يزيد من أهمية البحث أن النتائج التي يمكن أن يصل إليها قد تجعل من المسؤولية الاجتماعية على ضوء الظروف الداعية لها والعقبات التي تقف دون الاستجابة لها، قضية حضارية تفتح آفاقًا جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية.

للقطاع الخاص مساهماته في المشاريع التنموية والصناعية وهو يمثل شريحة تنموية هامة ولبنة أساسية في الجهود التنموية، وفي نفس الوقت فإن للنشاط الصناعي والتجاري تأثيراته الواضحة على البيئة.. سواء كان ذلك في شكل نفايات ومخلفات أو الأبخرة والضجيج، أو الاستخدام السيئ للتجهيزات الأساسية العامة من طرق وأنفاق وكباري.. إذًا يمكن القول بأن مؤسسات الأعمال

(٥) **مجلة كلية علوم الأرصاد**، العدد **الثاني**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة ١٩٨٢م.

أصبحت اليوم منظمات رئيسة وأصبح لها تأثيرها الواضح على المجتمع والبيئة، وفي نفس الوقت أصبحت مؤسسات الأعمال تتأثر بالمحيط المتغير التي تعمل فيه، إذ أن واحدًا من هذه المتغيرات هو المساءلة عن دور منظمات الأعمال على تحمل مسؤولياتها الاجتماعية نحو المجتمع والبيئة. حيث إن هناك انتقادات في الوقت الحاضر توجه لمؤسسات الأعمال بسبب فشلها. في الاهتمام بمسؤولياتها الاجتماعية، حتى أن هناك من يؤكد أن نجاح مؤسسات الأعمال سوف يعتمد على ما تستطيع أن تقدمه في حل مشاكل تلوث الماء والهواء ووسائل السلامة في المنتج للخدمات المقدمة للمجتمع، ومستوى ظروف العمل للعاملين ومستوى المعيشة.. من هنا أصبح رجال الأعمال في كثير من الدول اليوم أكثر استشعارًا لمسؤولياتهم الاجتماعية من أي وقت مضى، وإن كثيرًا من المدراء خصوصًا في منظمات الأعمال الكبيرة أصبحوا يدركون حقيقة أن نجاح مؤسساتهم يعتمد على الطريقة التي يتعاملون بها مع البيئة، أي قدرتهم على التكيف مع بيئتهم لهذا، فاهتمامه أصبح في حالة تحول من الطريقة التقليدية لتحسين الأداء وأساليب العمل فقط إلى بناء استراتيجيات تساعد مؤسساتهم على مواجهة التوقعات والمتغيرات الاجتماعية، بناء على ذلك فقد تحول موضوع العلاقة بين مؤسسات الأعمال والمجتمع إلى أعلى درجة من الأهمية بين الأولويات الإدارية بعد أن كان في مستوى أقل في الماضي.

## ثالثًا : أهداف البحث

ليس هناك دراسة حاولت قياس درجة المسؤولية الاجتماعية لدى رجال الأعمال في المملكة العربية السعودية، لذا فإن من أهداف هذه الدراسة هو معرفة درجة تأثير التغير في القيم الاجتماعية على نظرة المدراء في مؤسسات الأعمال السعودية ؟ وهل مؤسسات الأعمال السعودية تعي مسؤولياتها الاجتماعية ؟

لذا فهدف الدراسة هو توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى القائمين على إدارة المشروعات القائمة في المملكة العربية السعودية من أجل توضيح ما تفرضه على رجال الإدارة من سلوك وتصرفات تعمل على المحافظة على البيئة وحماية مواردها فضلاً عن اهتمامهم بالخدمات الواجب أن يسهموا في تقديمها للمجتمع.

## رابعًا : فروض البحث

تقوم الدراسة موضوع البحث على الفروض التالية:

١- قلة إدراك رجال الإدارة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الواجب تحملها إزاء البيئة التي يزاولون نشاطهم فيها.

٢- تضاؤل الأهمية النسبية للأهداف الاجتماعية لرجال الإدارة محدودة بالمقارنة بالأهداف الاقتصادية.

٣- قصور الجهد الإيجابي لعلاج آثار تلوث البيئة الذي ينتج عن مزاولة منظماتهم لنشاطها، بل لا يسعون حتى لتخفيض آثاره السلبية.

٤- تواضع مساهمة رجال الإدارة في معالجة المشكلات التي تواجه البيئة التي يعملون في نطاقها معتبرين أن هذا النشاط لا يدخل في نطاق مسؤولياتهم.

٥- الاعتقاد الخاطىء لرجال الإدارة بأن المسؤولية الاجتماعية يقع عبؤها على الجهات الحكومية.

## خامسًا : منهج البحث

حتى يمكن الوصول لأهداف الدراسة في توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية ودرجة الالتزام بها من قبل رجال الأعمال في مجال الصناعات السعودية قسمت الدراسة إلى جانبين رئيسين هما:

أولاً : البناء النظري للدراسة.

ثانيًا: الدراسة الميدانية وتحليل بياناتها وتفسير نتائجها.

حيث سيتم في الجزء الأول توضيح الإطار العام للدراسة من حيث تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهداف وفروض الدراسة ومجتمع عينة البحث.

أما الجزء الثاني فيشمل الدراسة الميدانية، حيث يهدف هذا الجزء إلى التعرف على مدى إدراك رجال الأعمال في الصناعات السعودية لمسؤولياتهم الاجتماعية وتحديد ما إذا كان هناك وعي كاف تجاه حماية البيئة التي يعملون فيها وما تفرضه تلك المسؤوليات من واجبات عليهم، لهذا الغرض صممت استمارة استقصاء تحمل العديد من المتغيرات لمعرفة اتجاهات وإدراك وتحمل رجال الأعمال لمسؤولياتهم الاجتماعية وقد روعي في تصميم استمارة الاستقصاء وجمع البيانات إعطاء الفرصة لمفردات البحث أن تبدي آرائها فيما يتعلق بالاقتراحات والتوصيات.

## سادسًا : مجتمع البحث وعينته

يشمل مجتمع البحث جميع رجال الإدارة العليا والوسطى في كافة الوحدات الصناعية في المملكة العربية السعودية، حيث إن رجال الإدارة في هذين المستويين يعتبرون أكثر المسؤولين تفهمًا لطبيعة موضوع البحث.

اختيرت عينة البحث على أساس من الخطوات التالية:

١- اعتبار مدينة جدة ممثلة لجميع مناطق المملكة، حيث تشمل مصانعها كافة الصناعات الموجودة في المملكة تقريبًا.

٢- تحديد عدد المصانع المتواجدة في كل فئة من فئات الصناعة.

٣- تحديد أهم المؤسسات العامة العاملة في منطقة جدة.

٤- تم انتقاء عينة البحث من ٥٠ مفردة، ٤٧ منها تمثل الصناعات المختلفة بإعطاء وزن نسبي لكل صناعة حسب مجموع عدد المصانع في كل منها، مع إعطاء أهمية كبرى للصناعات الأكثر مساهمة وتلوث البيئة، وتمثل الثلاث مفردات الباقية المؤسسات العامة وهي مؤسسة الخطوط العربية السعودية، والمؤسسات العامة للنقل الجماعي والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

وبذلك يمكن القول أنها عينة طبقية عمدية، توضح القائمة التالية مفرداتها:

قائمة عينة البحث

| الرقم | نوع الصناعات | عدد المصانع |
|---|---|---|
| أولاً | الصناعات الغذائية والمشروبات: | |
| | (أ) الصناعات الغذائية | ٥ |
| | (ب) صناعات غذائية غير المشروبات | ٣ |
| | (جـ) صناعات المياه الغازية والمشروبات | ١ |
| ثانيًا | صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة | ٢ |
| ثالثًا | صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر: | |
| | (أ) صناعة الورق ومنتجاته | ٢ |
| | (ب) صناعة الطباعة والنشر | ٢ |
| رابعًا | صناعة الخشب والمنتجات الخشبية | ١ |
| خامسًا | الصناعات الكيماوية والبترولية والمطاط: | |
| | (أ) الصناعات الكيماوية | ٦ |
| | (ب) الصناعات البترولية | ١ |
| | (ج) صناعة المطاط | ١ |
| | (د) صناعة منتجات البلاستيك | ٣ |
| سادسًا | صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية (عدا البترول) | ٦ |
| سابعًا | صناعات المنتجات المعدنية: | |
| | (أ) صناعات المنتجات المعدنية (عدا الماكينات والمعدات) | ٨ |
| | (ب) صناعات الماكينات والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية | ٢ |
| | (ج) صناعات معدات النقل | ٢ |
| ثامنًا | الصناعات المعدنية الأساسية | ١ |
| تاسعًا | صناعات تحويلية أخرى | ١ |
| عاشرًا | مصانع ومنشآت إضافية | ٣ |
| | المجموع | ٥٠ |

## الفصل الثاني
## المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال السعودية

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية لمفردات عينة البحث.

ويجيء التحليل تحت موضوعات أساسية هي:

أولاً : أهداف المنظمات السعودية حسب الأهمية النسبية لهذه الأهداف.

ثانيًا : مدى تحقيق الأهداف لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

ثالثًا : مدى تسبب منظمات الأعمال في تلوث البيئة

رابعًا : وسائل التخلص من مخلفات الإنتاج.

خامسًا : المشكلات المؤثرة على أداء المنظمة.

سادسًا : مدى مساهمة المنظمات في مشروعات البيئة.

سابعًا : المقترحات التي يراها مفردات العينة.

### أولاً: أهداف منظمات الأعمال السعودية حسب الأهمية النسبية

يتضح من تحليل بيانات الدراسة الميدانية تفاوت الأهمية النسبية لمجموعة الأهداف التي تسعى هذه المنظمات إلى تحقيقها. يحتل هدف تحقيق الربح الأهمية الأولى لدى حوالي ٣٧٪ من مفردات عينة البحث، ويندرج في الأهمية حتى يجيء في المستوى التاسع من الأهمية عند ٢,٤٪ فقط من مفردات العينة.

وتتنافس الأهداف الأخرى على المراكز المختلفة الأهمية لدى منظمات الأعمال السعودية بنسب متفاوتة كما يتضح من الجدول رقم (١).

وبصفة عامة يمكن ترتيب الأهداف حسب أهميتها النسبية كما يلي:

١- تحقيق الربح.

٢- توفير احتياجات المشترين أو المستهلكين.

٣- تحقيق أهداف خطة التنمية.

٤- تدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار والتطور.

٥- تدعيم المركز التنافسي.

٦- تكوين سمعة طيبة عن المنشأة.

٧- توفير العلاقات العامة الطيبة.

جدول رقم (١)

أهداف المنظمات حسب أهميتها النسبية بصفة عامة

| الترتيب / أهداف | ١ | | ٢ | | ٣ | | ٤ | | ٥ | | ٦ | | ٧ | | ٨ | | ٩ | | مجموع التكرار | مجموع أرقام التكرار |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ | ت | ٪ | | |
| تحقيق الربح | ١٥ | ٣٦,٦ | ٦ | ١٤,٦ | ٤ | ٩,٧ | ٥ | ١٢,١٩ | ٢ | ٤,٨ | ٢ | ٤,٨ | – | – | ٦ | ١٤,٦ | ١ | ٢,٤ | ٤١ | ١٣٨ |
| تدعيم المركز التنافسي للمنشآة | ١ | ٢,٤ | ٧ | ١٧,١ | ٨ | ١٩,٥ | ٩ | ٧,٩ | ٧ | ١٧,١ | ٣ | ٧,٣ | ٤ | ٩,٧ | ١ | ٢,٤ | ١ | ٢,٤ | ٤١ | ١٧٣ |
| تحقيق أهداف التنمية | ١١ | ٢٦,٨ | ٦ | ١٤,٦ | ٤ | ٩,٧ | ٥ | ١٢,١٩ | ٥ | ١٢,١٩ | ٤ | ٩,٧ | ٤ | ٩,٧ | ٢ | ٤,٨ | | | – | ١٤٨ |
| تدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار | ٥ | ١٢,١٩ | ٨ | ١٩,٥ | ٤ | ٩,٧ | ٩ | ٢١,٩ | ٥ | ١٢,١٩ | ٣ | ٧,٣ | ٤ | ٩,٧ | ٣ | ٧,٣ | | | – | ١٦٤ |
| تكوين سمعة طيبة عن المنشأة | – | – | ٤ | ٩,٧ | ٦ | ١٤,٦ | ٨ | ١٩,٨ | ١١ | ٢٦,٨ | ٥ | ١٢,١٩ | ٦ | ١٤,٦ | ١ | ٢,٤ | | | – | ١٩٣ |
| المساهمة في علاج مشكلات البيئة | – | – | ٢ | ٤,٨ | ٣ | ٧,٣ | ١ | ٢,٤ | ١ | ٢,٤ | ١١ | ٢٦,٨ | ٦ | ١٤,٦ | ١٧ | ٤١,٥ | | | – | ٢٦٦ |
| توفير العلاقات العامة الطيبة | – | – | – | – | ٢ | ٤,٨ | – | – | ٦ | ١٤,٦ | ١١ | ٢٦,٨ | ١٣ | ٣١,٧ | ٩ | ٢١,٩ | | | – | ٢٦٥ |
| تلبية احتياجات المشترين | ٧ | ١٧,١ | ٨ | ١٩,٥ | ١٠ | ٢٤,٤ | ٤ | ٩,٧ | ٢ | ٤,٨ | ٤ | ٩,٧ | ٢ | ٤,٨ | | | | | | ١٤٥ |
| أهداف أخرى : | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| تقديم السلع للمستهلكين بأقل الأسعار | ١ | ٢,٤ | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | | | ١ | |
| الحد من استيراد السلع من الخارج | ١ | ٢,٤ | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | – | | | ١ | |
| المجمـــوع | ٤١ | ٪١٠٠ | ٤١ | ٪١٠٠ | ٤١ | ٪١٠٠ | ٤١ | ٪١٠٠ | ٤١ | ٪١٠٠ | ٤١ | ٪١٠٠ | ٤١ | ٪١٠٠ | ٤١ | ٪١٠٠ | ٢ | | ١ | |

٨- المساهمة في علاج مشكلات البيئة.

٩- أهداف أخرى تتلخص في توفير السلع بأقل الأسعار والحد من الاستيراد.

أما بالنسبة للصناعات المختلفة، فإن هدف تحقيق الربح في الصناعات الغذائية المشروبات مثلاً، يأتي في المركز الأول ويليه توفير احتياجات المستهلكين ثم يليه تحقيق أهداف التنمية ثم تدعيم المركز التنافسي للمنشأة، وتحقيق قدرة المنظمة على الاستمرار والتطور، ثم يليه في الترتيب تكوين سمعة طيبة عن المنشأة ويأتي في المركز الأخير هدف المساهمة في علاج مشكلات البيئة.

وهكذا يمكن ترتيب الأهداف حسب أهميتها النسبية لكل نوع من أنواع الصناعات كما هو مبين في الجدول رقم (٢). فعلى سبيل المثال يأتي هدف المساهمة في علاج مشكلات البيئة في الدرجة الأولى من الأهمية بالنسبة لصناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، بينما الصناعات الكيماوية والبترولية والمطاط والبلاستيك يكون الهدف السادس، أما الصناعات الغذائية والمشروبات، وصناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر، صناعة الخشب والمنتجات الخشبية، صناعة المنتجات التعدينية غير المعدنية، والصناعات التحويلية تعتبره آخر اهتماماتهم حيث يأتي في المرتبة الثامنة بالنسبة لهذه الصناعات، بينما يمثل هدف إقامة علاقات عامة طيبة المركز الخامس في صناعات الورق والخشب، ويعتبر من أواخر اهتمامات الصناعات التحويلية وكذلك الصناعات الكيماوية والمعدنية، ويأتي في المركز السابع لدى صناعات المواد الغذائية والمشروبات.

ومن حيث ترتيب الأهداف حسب أهميتها النسبية من وجهة نظر القطاع العام (مؤسسات عامة)، فإن هدف تحقيق خطة التنمية يأتي في المركز الأول ويليه هدف تحقيق الربح، في المركز الثاني، ثم يتبعهما هدف تدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار والتطور في المركز الثالث، فهدف تدعيم المركز التنافسي للمنشأة في المركز الرابع، ويتساوى معه هدف توفير احتياجات المشترين والمستهلكين، ثم يليهما في المركز السادس هدف المساهمة في علاج مشكلات البيئة وهدف تكوين سمعة طيبة عن المنشأة، وفي المركز الأخير هدف توفير العلاقات العامة الطيبة.

أما من حيث ترتيب الأهداف حسب أهميتها النسبية من وجهة نظر القطاع الخاص، يأتي هدف تحقيق الربح في المركز الأول، ويليه في المركز الثاني هدف توفير احتياجات المشترين والمستهلكين، ثم يتبعهما في المركز الثالث هدف تحقيق أهداف خطة التنمية، أما المركز الرابع فيحتله هدف تدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار والتطور، ثم هدف تدعيم المركز التنافسي للمنشأة في المركز الخامس، وفي المركز السادس هدف تكوين سمعة طيبة عن المنشأة، ثم توفير العلاقات الطيبة في المركز السابع، وأخيرًا جاء هدف المساهمة في علاج مشكلات البيئة في المركز الثامن والأخير.

جدول رقم (٢)
الأهداف حسب أهميتها النسبية لكل نوع من أنواع الصناعات

| الصناعة | الأهداف | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | تحقيق الربح | | تدعيم المركز التنافسي للمنشأة | | تحقيق أهداف خطة التنمية | | تدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار والتطور | | تكوين سمعة طيبة عن المنشأة | | المساهمة في علاج مشكلات البيئة | | توفير العلاقات العامة | | توفير احتياجات المشترين او المستهلكين | |
| | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع ارقام الترتيب | الترتيب | مجموع ارقام الترتيب | الترتيب | مجموع ارقام الترتيب | الترتيب | مجموع ارقام الترتيب | الترتيب |
| الصناعات الغذائية والمشروبات | ٢١ | الأول | ٣١ | الرابع | ٢٧ | الثالث | ٣١ | الرابع مكرر | ٣٨ | السادس | ٦٠ | الثامن | ٥٥ | السابع | ٢٣ | الثاني |
| المنسوجات والملابس الجاهزة | ٤ | الأول | ١٣ | الثامن | ١١ | الخامس | ١٠ | الرابع | ١٢ | السادس | ٥ | الثاني | ١٢ | السادس مكرر | ٥ | الثاني مكرر |
| صناعة الورق للطباعة والنشر | ١٤ | الرابع | ١٠ | الثالث | ١٥ | الخامس | ٨ | الثاني | ١٨ | السابع | ٢٣ | الثامن | ١٥ | الخامس مكرر | ٥ | الأول |
| صناعة الخشب والمنتجات الخشبية | ٤ | الرابع | ٧ | السابع | ٦ | السادس | ١ | الأول | ٢ | الثاني | ٨ | الثامن | ٥ | الخامس | ٣ | الثالث |
| الصناعات الكيماوية والمطاط | ٢٨ | الأول | ٤٤ | السادس | ٢٨ | الأول | ٤١ | الخامس | ٤ | الرابع | ٥٤ | السابع | ٥٨ | الثامن | ٣٩ | الثالث |
| المنتجات التعدينية | ٢١ | الرابع | ٢٢ | الخامس | ١٥ | الثاني | ١٤ | الأول | ١٩ | الثالث | ٣٣ | الثامن | ٣١ | السابع | ٢٥ | السادس |
| المنتجات المعدنية | ٣٩ | الثالث | ٣٣ | الثاني | ٤٢ | الرابع | ٤٦ | الخامس | ٤٨ | السادس | ٦٤ | السابع | ٦٨ | الثامن | ٢٨ | الأول |
| تحويلية | ٢ | الثاني | ٣ | الثالث | ١ | الأول | ٤ | الرابع | ٥ | الخامس | ٨ | الثامن | ٦ | السادس | ٧ | الثاني |
| مصانع ومنشآت إضافية | ٥ | الثاني | ١٠ | الرابع | ٣ | الأول | ٩ | الثالث | ١١ | السادس | ١١ | السادس مكرر | ١٣ | الثامن | ١٠ | الرابع مكرر |
| المجموع | ١٣٨ | | ١٧٣ | | ١٤٨ | | ١٦٤ | | ١٩٣ | | ٢٦٦ | | ٢٦٥ | | ١٤٥ | |

جدول رقم (٣)
الأهداف حسب أهميتها النسبية لكل قطاع

| الأهـــــداف | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| تحقيق الربح | | تدعيم المركز التنافسي للمنشأة | | تحقيق أهداف خطة التنمية | | تدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار والتطور | | تكوين سمعة طيبة عن المنشأة | | المساهمة في علاج مشكلات البيئة | | توفير العلاقات العامة الطيبة | | توفير احتياجات المشترين والمستهلكين | |
| مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب | مجموع أرقام الترتيب | الترتيب |
| ٥ | الثاني | ١٠ | الرابع | ٣ | الأول | ٩ | الثالث | ١١ | السادس | ١١ | السادس مكرر | ١٣ | الثامن | ١٠ | الرابع |
| ١٣٣ | الأول | ١٦٣ | الخامس | ١٤٥ | الثالث | ١٥٥ | الرابع | ١٨٢ | السادس | ٢٥٥ | الثامن | ٢٥٢ | السابع | ١٣٥ | الثاني |
| ١٣٨ | | ١٧٣ | | ١٤٨ | | ١٦٤ | | ١٩٣ | | ٢٦٦ | | ٢٦٥ | | ١٤٥ | |

جدول رقم (٤)

مستوى تحقيق الأهداف لكل من القطاع العام (مؤسسات عامة) والقطاع الخاص

| | القطاع العام (مؤسسات عامة) | | | | | | المجموع | القطاع الخاص | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مستوى تحقيق الأهداف | | | | | | | مستوى تحقيق الأهداف | | | | | |
| | تام | | متوسط | | عادي | | | تام | | متوسط | | عادي | |
| | ك | النسبة | ك | النسبة | ك | النسبة | | ك | النسبة | ك | النسبة | ك | النسبة |
| تحقيق الربح | ١ | ٣٣,٣٣ | ٢ | ٦٦,٦٦ | | | ٣ | ٩ | ٢١,٩٥ | ١٤ | ٣٤,٢ | ١١ | ٢٦,٨ |
| تدعيم المركز التنافسي للمنشأة. | ١ | ٣٣,٣٣ | ١ | ٣٣,٣٣ | | | ٢ | ١١ | ٢٦,٨ | ١١ | ٢٦,٨ | ٤ | ٩,٧٦ |
| تحقيق أهداف خطة التنمية. | ١ | ٣٣,٣٣ | ١ | ٣٣,٣٣ | ١ | ٣٣,٣٣ | ٣ | ١٠ | ٢٤,٤ | ١١ | ٢٦,٨ | ٣ | ٧,٣ |
| تدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار والتطور | – | – | ١ | ٣٣,٣٣ | – | – | ١ | ٦ | ١٤,٦ | ١٠ | ٢٤,٤ | ٤ | ٩,٧٦ |
| تكوين سمعة طيبة عن المنشأة | – | | – | | – | | – | ١٦ | ٣٩,٢ | ٤ | ٩,٧٦ | ٣ | ٧,٣ |
| المساهمة في علاج مشكلات البيئة | – | – | – | | ١ | ٣٣,٣٣ | ١ | ٤ | ٩,٧٦ | ٤ | ٩,٧٦ | ٢ | ٤,٩. |
| توفير العلاقات العامة الطيبة | – | | – | | – | | – | ٦ | ١٤,٦ | ١ | ٢,٤ | ٢ | ٤,٩ |
| توفير احتياجات المشترين والمستهلكين | ١ | ٣٣,٣٣ | – | – | ١ | ٣٣,٣٣ | ٢ | ١٦ | ٣٩,٠٢ | ٥ | ١٢,٢ | ٤ | ٩,٧٦ |
| المجموع | ٤ | ١٦,٦٦ | ٥ | ٢٠,٨ | ٣ | ١٢,٥ | ١٢ | ٧٨ | ٢٣,٨ | ٦٠ | ١٨,٣ | ٣٣ | ١٠,٠٦ |

وبتحليل بيانات الجدول رقم (٣) يلاحظ وجود تباين في مراكز الأهداف، فبينما كان هدف تحقيق أهداف خطة التنمية في المركز الأول بالنسبة للقطاع العام جاء في المركز الثالث بالنسبة للقطاع الخاص، أما علاج مشكلات البيئة كهدف فقد جاء في المركز السادس مكررًا مع هدف تكوين سمعة طيبة عن المنشأة وذلك في القطاع العام، بينما جاء في المركز الثامن والأخير للقطاع الخاص، مما يؤكد أن هذا الهدف ليس ذو أهمية لدى رجال الإدارة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، ولو أنه يلقي بعض الاهتمام من قبل رجال الإدارة في القطاع العام عنه في القطاع الخاص.

**ثانيًا: مدى تحقيق الأهداف بكل قطاع**

يهتم القطاع الخاص بالمساهمة في علاج مشكلة البيئة ويحققها تحقيقًا تامًا بدرجة تفوق تحقيق القطاع العام لهذا الهدف، وبينما تهتم المنشآت في القطاع الخاص بتوفير العلاقات العامة الطيبة، يلاحظ أن القطاع العام لا يهتم بهذا الهدف ولا يوليه اهتماما كافيًا لأن القطاع الخاص عن طريق توفير العلاقات العامة الطيبة يستطيع تسويق منتجات بشكل أكبر وبالتالي يستطيع تحقيق أهدافه الأخرى الأكثر أهمية وجهة نظره كتحقيق الربح وتدعيم قدرة المنظمة على الاستمرار، ويبدو أن ذلك غير صحيح لأن مؤسسات القطاع العام لم تبين مدى تحقيق هدف معالجة مشكلات البيئة حيث لم يجب على هذا الهدف إلا مؤسسة واحدة فقط ومن هنا لا يمكن تعميم هذه النتيجة على جميع مستويات القطاع العام. جدول رقم (٤).

جدول رقم (٥)

مدى ما يترتب على القيام بنشاط المنظمة من مظاهر التلوث

| الإجابة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| نعـــــم | ١٢ | ٢٧,٢٧ |
| لا | ٣٢ | ٧٢,٧٣ |
| المجموع | ٤٤ | ٪١٠٠ |

**ثالثًا: مدى تسبب منظمات الأعمال في تلوث البيئة**

ينفي معظم مفردات عينة البحث (حوالي ٧٣٪) وجود أي مظهر من مظاهر تلوث البيئة نتيجة لمزاولة منظماتهم لأوجه نشاطها، وذلك بالرغم من وضوح هذه المظاهر في الحياة الواقعية، بما يشير إلى مساهمة منظماتهم في أحداث التلوث كما في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٦)

أسباب عدم ظهور تلوث للبيئة نتيجة لقيام المنظمات بأنشطتها

| الأسباب | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| طبيعة النشاط لا تحدث أي تلوث | ٢٢ | ٥٩,٤٥٪ |
| تقوم المنظمة بمعالجة أسباب التلوث قبل حدوثه | ٠٦ | ١٦,٢٢٪ |
| آثار التلوث القليلة وتختفي بمجرد حدوثها | ٠٩ | ٢٤,٣٣٪ |
| المجموع | ٣٧ | ١٠٠٪ |

ويشير رجال الإدارة إلى أسباب عدم حدوث التلوث لأن طبيعة نشاطهم لا تؤدي إلى التلوث ويعتبر هذا هو السبب الرئيس بأهمية قدرها حوالي ٥٩,٤٥٪ بالنسبة إلى السببين الآخرين الذي يحدد أحدهما أن المنظمة تقوم بمعالجة أسباب التلوث قبل حدوثه وأهمية هذا السبب تمثل ١٦,٢٢٪، وينصب السبب الثاني بأهمية قدرها ٢٤,٣٣٪ على أن آثار التلوث ضئيلة وتختفي بمجرد حدوثها.

جدول رقم (٧)

مظاهر التلوث الذي تحدثه المنظمة نتيجة مزاولتها لنشاطها

| مظاهر التلوث | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أبخرة | ٠١ | ٣٪ |
| ضوضاء | ٠٣ | ٩٪ |
| مواد غازية | ٠٢ | ٦٪ |
| مواد سائلة | ٠٤ | ١٢٪ |
| أدخنة | ٠٧ | ٢٢٪ |
| أتربة وغبار | ٠٦ | ١٨٪ |
| روائح كريهة | ٠٤ | ١٢٪ |
| مواد صلبة | ٠٦ | ١٨٪ |
| المجموع | ٣٣ | ١٠٠٪ |

ويلخص الجدول رقم (٧) أهم مظاهر التلوث الذي تحدثه منظمات الأعمال السعودية نتيجة لمزاولتها لأوجه نشاطها.

جدول رقم (٨)

مدى وجود قيود قانونية تحدد مقدار التلوث

| الإجابة | العدد | النسبة |
|---|---|---|
| توجد قيود | ١١ | ٢٩٪ |
| لا توجد قيود | ٢٧ | ٧١٪ |
| المجموع | ٣٨ | ١٠٠٪ |

هذا وقد أشار حوالي (٢٩٪) من مفردات عينة البحث إلى أن هناك قيود قانونية تحدد مقدار التلوث بالنسبة لمنظماتهم، بينما ترى الغالبية (٧١٪) أنه لا توجد مثل هذه القيود بالنسبة لأنشطتهم. ويمكن تفسير رأي هذه الأغلبية بتجاهلهم لما يفرضه القانون من قيود في هذا الشأن، حيث وضعت وزارة الصناعة بعض القيود التي تحدد مقدار التلوث الذي لا يجب تجاوزه، ويمكن القول أن هذه القيود ترتكز على التخلص من مخلفات الإنتاج في الأماكن المخصصة والمحددة من قبل الجهات المختصة وذكرت إحدى المفردات أن هناك قيود تحدد مدى نسبة الأحماض في المياه الملقاة في المجاري كما تحدد نسبة الغازات وطرق التخلص منها وقيود تحدد مسؤولية إلقاء المواد الصلبة في أماكن بعيدة ومحددة من قبل الجهات المختصة.

يسيطر على رجال الإدارة اعتقاد بأن المسؤولية الاجتماعية يقع عبؤها على الجهات الحكومية وهذا ما يؤيد الفرض الخامس من فروض الدراسة.

ولا تنبع فكرة محاولة وضع قيود تحدد مقدار التلوث الذي لا يجب تجاوزه من قبل أنظمة الشركة نفسها عدا حالتين ذكرت إحداهما أن هناك قيودًا فرضتها الشركة، وذكرت الأخرى أنه يجب إتلاف مخلفات المزارع والمفرخات ومصنع الأعلاف بأسرع وقت وقد يكون هذا القيد محدد من قبل جهة حكومية.

وقد أشار بعض أفراد العينة بعدم وجود قيود قانونية تحدد مقدار التلوث الذي لا يجب تجاوزه، إلى أنه ليس هناك ما يمكن عمله حيال التلوث الذي يحدث طالما أنه لا توجد مثل هذه القيود من قبل الدولة بينما ترى أغلبيتهم أن عليهم أن يحاولوا خفض التلوث إلى أقل الحدود.

وهذا يدل على أن هناك وعي من قبل رجال الإدارة نحو بيئتهم التي يزاولون أنشطهم فيها رغم أن بعضهم لا يقومون بجهد إيجابي نحو التلوث الذي تحدثه مصانعهم طالما لا يوجد قيود تجبرهم على الحد من التلوث والتخفيف من آثاره.

ومن هنا يتضح أن رجال الادارة لديهم بعض الإدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الواجب تحملها إزاء البيئة التي يزالون نشاطهم فيها.

وترجع الفئة القليلة من رجال الإدارة الذين يرون أنه ليس هناك ما يمكن عمله حيال التلوث أسباب ذلك إلى أن العلاج مرتفع التكلفة أو أن العلاج مستحيل، ومعظمهم يحملون مسؤولية العلاج على عاتق الدولة، إلا أن نسبة هؤلاء الأفراد أصلاً تمثل نسبة قليلة إذا ما قورنت بأفراد العينة وهذه النسبة تمثل ١١٪ فقط من أفراد العينة، ورغم أن ٦٠٪ من هؤلاء الأفراد وعددهم خمسة أفراد فقط من مجموع العينة يرون أن مسؤولية العلاج تقع على عاتق الدولة ورغم أن النسبة كبيرة، إلا أنها إذا ما قورنت بمجموع أفراد العينة لا تمثل إلا نسبة قليلة قدرها ٧٪ فقط، وبالتالي فهذا يتناقض مع الفرض الخامس الذي يرى بأن المسؤولية الاجتماعية يقع عبؤها على الجهات الحكومية.

**رابعًا: وسائل التخلص من مخلفات الإنتاج**

يلخص الجدول رقم (٩) وسائل التخلص من مخلفات الإنتاج التي يمارسها مفردات عينة البحث. ويتضح أن أهم هذه الوسائل هو إلقاء المخلفات في الخلاء أو حرقها. ومن الوسائل الأخرى ما يعد إيجابيًا حيث منها ما يشير إلى معالجة المخلفات قبل إلقائها في المجاري أو إعادة تصنيع الورق التالف أو إعادة معالجة المخلفات كيميائيًا.

جدول رقم (٩)

وسائل التخلص من مخلفات الإنتاج

| الوسائل | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| إلقائها في البحر أو المجاري المائية | ٤ | ٦٪ |
| إلقائها في الخلاء | ٢١ | ٤٠٪ |
| حرقها | ١١ | ٢١٪ |
| إطلاقها في الهواء | ٦ | ١٢٪ |
| وسائل أخرى | ١١ | ٢١٪ |
| مجموع التكرار | ٥٣ | ١٠٠٪ |

حيث يوضح الجدول رقم (٩) أن ٤٠٪ من مفردات عينة البحث يتخلصون من مخلفات الإنتاج بإلقائها في الخلاء بينما ٢١٪ منهم يحرقونها و ١٢٪ يطلقونها في الهواء و ٦٪ يلقونها في البحر والمجاري المائية، وأن ٢١٪ يستخدمون وسائل أخرى للتخلص من مخلفات الإنتاج، ويلاحظ من زيادة مجموع التكرار على عدد المفردات أن بعض المفردات اختار أكثر من وسيلة للتخلص من مخلفات الإنتاج وتنحصر الوسائل الأخرى في الاستعانة بشركات متخصصة في التخلص من مخلفات الإنتاج أو إعادة تصنيعها أو معالجها قبل رميها في المجاري أو قبل إطلاقها في الهواء، وقد ذكرت إحدى المفردات إرشاد المستهلك كأحد الوسائل للتخلص من مخلفات الإنتاج.

كما يلاحظ أن المنشآت لا تقوم بجهود مدروسة للتخلص من مخلفات الإنتاج وإنما يتم التخلص منها بالوسائل المحددة بالجدول وهي لا تحمي البيئة من التلوث ومن الوسائل الأخرى التي ذكرها أفراد العينة يلاحظ أن القليل منهم اهتم بمعالجة مخلفات الإنتاج قبل التخلص منها، ممن يمكن القول أنهم يهتمون بالمسؤولية الاجتماعية ويحاولون خفض التلوث إلى أقل درجة ممكنة، وذلك إما بمعالجة المخلفات قبل رميها في المجاري أو إعادة تصنيع الورق التالف أو إعادة معالجتها كيميائيًا.

**خامسًا: المشكلات المؤثرة على أداء المنظمة لأنشطتها**

يوضح الجدول رقم (١٠) أن عدم إقبال الأيدي العاملة الوطنية على العمل في القطاع الصناعي تمثل مشكلة تواجه ٣٧,٧٪ من مفردات البحث وتؤثر على المنظمة في تأدية مهامها، تليها مشكلة عدم توافر الأيدي الفنية المدربة وتواجه ٢١,٤٪ من المفردات، ثم مشكلة نقص مجاري الصرف وتقابل ١١,٧٪، فانخفاض الوعي بين الأفراد ١٠,٧٪ ومشكلة عدم توافر المياه الصالحة ٦,٨٪ فانتشار الأمية ٤,٩٪، ثم مشكلة نقص الطرق المرصوفة ويقابلها ٢,٩٪، عدم توافر الكهرباء ٩٪، وأخيرًا بعض المشكلات الأخرى التي ذكرها ٣,٩٪ من مفردات العينة.

أما المشكلات من حيث أهميتها، فإن مشكلة عدم إقبال الأيدي العاملة على العمل في القطاع الصناعي تأتي في المقدمة وهذا لأسباب خارجة عن إرادة المنظمة، لأنها مشكلة قومية للمجتمع السعودي بصفة عامة وكذلك مشكلة عدم توافر الأيدي الفنية المدربة لأنها متعلقة بالمشكلة الأولى ويجب على هذه المنظمات المشاركة في الحملات القومية التي تقوم بها الدولة عبر وسائل الإعلام لدفع الشباب السعودي للالتحاق بالأعمال الفنية وكذلك بالعمل على تدريب الأيدي الفنية السعودية.

كما أن بعض المشكلات الأخرى كعدم توافر المياه الصالحة لوجود بعض الأملاح فيها يؤثر على الآلات والأجهزة وكمشكلة نقص الطرق المرصوفة وانتشار الأمية فهذه أيضًا يتعين على المنظمات المساهمة مع الدولة للقضاء عليها.

جدول رقم (١٠)

المشكلات التي تواجه مفردات عينة البحث

| المشكلات | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| عدم توافر المياه الصالحة | ٧ | ٦,٨٪ |
| عدم توافر الكهرباء | ١ | ٠,٩٪ |
| عدم توافر الأيدي الفنية المدربة | ٢٢ | ٢١,٤٪ |
| عدم إقبال الأيدي العاملة الوطنية على العمل في القطاع الصناعي | ٣٨ | ٣٧,٧٪ |
| انتشار الأمية | ٠٥ | ٤,٩٪ |
| نقص الطرق المرصوفة | ٠٣ | ٢,٩٪ |
| نقص مجاري الصرف | ١٢ | ١١,٧٪ |
| انخفاض الوعي بين الأفراد | ١١ | ١٠,٧٪ |
| مشكلات أخرى هي | ٠٤ | ٣,٨٪ |
| مجموع التكرار | ١٠٣ | ١٠٠٪ |

ويبين الجدول رقم (١١) الجهات التي يرى مفردات عينة البحث أنها مسؤولة عن معالجة هذه المشكلات، ومدى أهمية كل جهة بالنسبة للجهات الأخرى في هذا المجال.

جدول رقم (١١)

الجهات المسؤولة عن معالجة المشكلات التي تواجه منظمات الأعمال

| الجهات | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| الأجهزة الحكومية | ١٨ | ٢٦,٤٧٪ |
| هيئات المرافق والخدمات | ١٢ | ١٧,٦٥٪ |
| منظمات الأعمال | ١١ | ١٦,١٨٪ |
| التعاون بين كل الأطراف | ٢٥ | ٣٦,٧٦٪ |
| جهات أخرى | ٠٢ | ٢,٩٤٪ |
| مجموع التكرار | ٦٨ | ١٠٠٪ |

وتتمثل الجهات الأخرى في مراكز التدريب المهني والأجهزة الفنية المتخصصة بدراسة التلوث ووضع القيود المحددة له.

ولعل من الملفت للنظر أن تكون منظمات الأعمال أقل الجهات المسؤولة عن معالجة المشكلات المؤثرة على أدائها، في حين أن المسؤولية تقع على جميع الجهات وفي مقدمتها هذه المنظمات نفسها.

أما عن الأسباب التي تراها منظمات الأعمال أنها لا تندرج تحت مسؤوليتها في معالجة المشكلات التي تؤثر على آدائها ومدى أهمية هذه الأسباب سواء بالنسبة لهذه المنظمات أو بالنسبة لبعضها البعض، فيظهرها الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢)

أسباب عدم مسؤولية المنظمة عن معالجة المشكلات التي تؤثر على أدائها

| الأسباب | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| تكاليف العلاج تمثل عبئًا على المنظمة | ١٣ | ٢٠,٦٣٪ |
| عدم توافر الخبرات المتخصصة لدى المنظمة | ١١ | ١٧,٤٦٪ |
| ليس لدى الإدارة السلطة لذلك | ٧ | ١١,١١٪ |
| عدم تعاون المنظمات الأخرى | ١٢ | ١٩,٠٦٪ |
| يمثل العلاج نشاطًا إضافيًا قد يصرف المنظمة عن أهدافها | ٩ | ١٤,٢٩٪ |
| عدم الالتزام بقوانين التلوث | ٢ | ٣,١٧٪ |
| انخفاض وعي الأفراد يضيع جهود المنظمة في هذا المجال | ٧ | ١١,١١٪ |
| أسباب أخرى | ٢ | ٣,١٧٪ |
| مجموع التكرار | ٦٣ | ١٠٠٪ |

وبالرغم من تعدد الأسباب التي تعزز عدم مسؤولية منظمات الأعمال عن معالجة المشكلات التي تواجهه وتحميل جهات أخرى بهذه المسؤولية، إلا أن هناك من رجال الأعمال من لديه الاقتناع الكافي بضرورة الإسهام في معالجة هذه المشكلات، ويؤيدون اقتناعهم بالأسباب التي يتناولها الجدول رقم (١٣).

ورغم هذا الإدراك لرجال الإدارة لمسؤولياتهم الاجتماعية إلا أن ذلك ليس بدرجة اهتمامهم بالأهداف الذاتية المتمثلة في الفوائد التي تعود على المنظمة نفسها، وهذا يؤكد أن المسؤولية الاجتماعية تجيء بعد المسؤولية الاقتصادية من حيث اهتمام رجال الإدارة.

جدول رقم (١٣)

أسباب الاقتناع بضرورة إسهام المنظمات في معالجة المشكلات التي تواجهها

| الأسباب | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| علاج هذه المشكلات يعود بالفائدة على المنظمة | ٢٧ | ٣٦٪ |
| العلاج يولد العلاقات الطيبة مع البيئة | ١٦ | ٢١,٣٣٪ |
| العلاج يمثل مسؤولية اجتماعية على رجال الإدارة | ١٩ | ٢٥,٣٣٪ |
| حماية المنظمة من الآثار الضارة لهذه المشكلات | ١٢ | ١٦,٠١٪ |
| أسباب أخرى | ٠١ | ١,٣٣٪ |
| مجموع التكرار | ٧٥ | ١٠٠٪ |

وتتلخص الأسباب الأخرى في أن معالجة المشكلات تؤدي إلى الإسهام في تحقيق أهداف وبرامج التنمية للدولة بصفة عامة.

**سادسًا: مدى مساهمة المنظمات في مشروعات البيئة**

في استطلاع لمدى مساهمة المنظمات في مشروعات عامة للبيئة كوسيلة للتعرف على مدى تحمل هذه المنظمات لمسؤولياتها الاجتماعية، تبين أن نسبة ٦٨٪ تقريبًا من مفردات العينة قد أسهموا في مشروعات عامة متنوعة للبيئة، بينما أن نسبة ٣٢٪ تقريبًا منهم لم تسهم منظماتهم في المشروعات العامة للبيئة، أي إن النسبة الكبرى من أفراد العينة يحرصون على التصدي لمسؤولياتهم الاجتماعية، مما يشير إلى ما لديهم من وعي حيال مشكلة البحث ولكن ليس بالمستوى المطلوب، حيث إن هذا الوعي ينحصر في مجرد الإسهام في المشروعات التي يتناولها الجدول رقم (١٤) وبمستوى الأهمية المشار إليها لكل من هذه المشروعات.

جدول رقم (١٤)

المشروعات العامة للبيئة التي أسهمت المنظمات فيها

| المشروعات | التكرار | النسبة المئوية |
| --- | --- | --- |
| رصف الطرق | ٥ | ٦,٨٥٪ |
| بناء المساجد | ٥ | ٦,٨٥٪ |
| بناء المستشفيات | ٤ | ٥,٤٨٪ |
| التبرع للجمعيات الخيرية | ٢٠ | ٢٧,٤٪ |
| المساهمة في إجراء الدراسات والبحوث لخدمة البيئة | ٣ | ٤,١١٪ |
| إقامة الهيئات الثقافية والاجتماعية | ٢ | ٢,٧٤٪ |
| عقد الندوات والمحاضرات | ٣ | ٤,١١٪ |
| طبع الكتب والنشرات | ٦ | ٨,٢٢٪ |
| المشاركة في حملات التوعية مثل أسبوع المرور وأسبوع النظافة وأسبوع الشجرة وأسبوع المساجد | ٢٤ | ٣٢,٨٨٪ |
| مشروعات أخرى | ١ | ١,٣٦٪ |
| مجموع التكرار | ٧٣ | ١٠٠٪ |

**سابعًا: الاقتراحات التي يراها مفردات العينة**

كان من بين أسئلة قائمة الاستقصاء سؤال بترك المجال لمفردات عينة البحث لإبداء آرائهم واقتراحاتهم وتوصياتهم لمعالجة مشكلة البحث، وقد تركزت معظم الاقتراحات في النقاط التالية:

١- الاهتمام بنشاط البحث والاستقصاء أساسًا للتصنيع حتى يتحقق الهدف من إقامة الصناعات الوطنية.

٢- توعية المواطن بجودة منتجات الصناعة الوطنية.

٣- توفير الحماية الفعلية للمنتجات الوطنية لكي تستطيع أن تنافس المنتجات المستوردة من شرق آسيا، نظرًا لارتفاع المصاريف الإدارية في المصانع المحلية وانخفاضها بشكل كبير في المصانع الأجنبية.

٤- تعاون مكتب العمل والعمال وتفهمهم لمشكلات المصانع بشكل موضوعي وواقعي.

٥- نشر التوصيات والمرئيات من جانب الباحثين عن مشكلات البيئة كوسيلة للتوعية وإيجاد روح التعاون بين أفراد المجتمع.

٦- إقامة الجامعة لبعض حلقات نقاش ومحاضرات عن الصناعة والنواحي الإدارية والقيادية.

٧- توسيع إمكانيات التدريب لتوفير العدد الكافي من الكفايات الوطنية لمواجهة احتياجات المصانع من الأيدي العاملة.

٨- تقديم إعانات القطاع الخاص لتدريب الأفراد الذين يرغبون في الالتحاق بمصانع هذا القطاع.

٩- زيادة طاقة مياه الصرف بحيث تفي باحتياجات المصانع.

١٠- إيجاد فريق عمل لدراسة مشكلات البيئة وتوجيه نتائج البحث إلى الجهات المعنية.

١١- معالجة مخلفات الإنتاج الناتجة من مصنع الأسمنت الواقع شمال مدينة جدة.

١٢- إيجاد علاقة بين المصانع والمعاهد المهنية لتخطيط احتياجات هذه المصانع من الكفايات الفنية.

١٣- إيجاد علاقة بين المصانع والجامعات السعودية التي تسهم في وضع الحلول المناسبة لمشكلات الصناعة.

١٤- التوعية العامة للمجتمع عن طريق أجهزة الإعلام.

١٥- تدريب الهيئات التعليمية لطلابها قبل التخرج، في المصانع كلما أمكن ذلك.

١٦- الأخذ بعين الاعتبار نتائج وتوصيات البحوث ووضعها حيز التنفيذ لإتاحة الحلول المناسبة.

١٧- إنهاء شبكة المجاري لمدينة جدة لإمكانية الاستفادة بها في تصريف مخلفات الإنتاج.

١٨- تشجيع إقبال الأيدي الوطنية على العمل المهني والفني.

١٩- التعاون بين الجهات الرسمية ومنظمات الأعمال لمكافحة التلوث أو التخفيف من آثاره بكافة الوسائل الممكنة.

## الفصل الثالث

## النتائج والتوصيات

نتيجة لتحليل البيانات التي أدلى بها مفردات عينة البحث، يمكن استخلاص العديد من النتائج التي تلقي الضوء على بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة.

### أولاً: النتائج

من واقع المعلومات التي أظهرتها بيانات الاستقصاء وبعد تحليل هذه البيانات يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

١- يحتل هدف تعظيم الربح المكانة الأولى كهدف للمشروعات الصناعية كما يأتي توفير احتياجات المشترين والمستهلكين في المركز الثاني، وهذا الهدف متعلق بالهدف الأول حيث إن الزيادة في الربح تتحقق أساسًا من إمداد المستهلكين بسلع وخدمات جيدة وهذا يدل على أن الأهداف الاقتصادية تمثل المكانة الأولى لهذه المشروعات ويتضح ذلك من تحليل الجدول رقم (١) وهذا يؤيد الفرض الثاني.

٢- يختلف الاهتمام بالأهداف الاقتصادية من صناعة لأخرى، ومع ذلك فهي لا تتعدى المركز الرابع في اهتمامات المشروعات الصناعية بينما الأهمية النسبية للأهداف الاجتماعية لرجال الادارة محدودة إذا ما قورنت بالأهداف الاقتصادية كما يتضح من الجدول رقم (٢) وهذا يؤيد الفرض الثاني.

٣- يمكن القول بصفة عامة أن اهتمام رجال الادارة في القطاع العام بالمسؤولية الاجتماعية أكبر من اهتمام رجال الادارة في القطاع الخاص، وذلك يعود إلى أن رجال الادارة في القطاع العام لا يهتمون بالربح المادي بالقدر الذي يهتم به رجال الادارة في القطاع الخاص والذي يمثل هدفًا أساسيًا قامت المنشأة من أجله وذلك يظهر من الجدول رقم (٣).

٤- رغم تحفظ الكثير من المنشآت في عدم إظهار المستوى الحقيقي للربح في منشآتهم، إلا أن مستوى تحقيق الربح كان مرتفعًا، كذلك الحال بالنسبة لهدف توفير احتياجات المشترين والمستهلكين وهدف تكوين سمعة طيبة عن المنشأة كان مستوى تحقيقها عاليًا.

٥- لا توجد قيود قانونية تلزم أصحاب المنشآت بحماية البيئة من التلوث، حيث إن نسبة ٧١٪ من أفراد العينة أفادوا بعدم وجود قيود قانونية إضافة إلى أن ما يقارب ١٤٪ لم يجيبوا على السؤال المتعلق بهذا، وهذا يظهره الجدول رقم (٨).

٦- إن معظم المنشآت تحاول التخلص من مخلفاتها عن طريق إلقائها في الخلاء، مما يؤدي إلى تلوث الجو عن طريق الرياح وهذه الوسيلة تمثل ما نسبته ٤٠٪ من وسائل التخلص من المخلفات.

٧- تعاني معظم الصناعات من كثير من المشكلات، من أهمها مشكلة عدم إقبال الأيدي العاملة الوطنية على العمل في القطاع الصناعي، وعدم توافر الأيدي الفنية المدربة ويعتقد رجال الإدارة أن مسؤولية معالجة هذه المشكلات تقع على جميع الجهات المعنية ويرى معظمهم أنها تقع

على الأجهزة الحكومية ولا تتحمل منظمات الأعمال إلا بأدنى نسبة من المسؤولية باعتبار أن هذه مشكلة تمثل تكاليف علاجها عبئًا على منظماتهم، كما أن رجال الإدارة الذين يرون بضرورة الإسهام في معالجة هذه المشكلات يرجعون سبب الاقتناع بذلك إلى الفوائد التي تعود على منظماتهم من هذا الإسهام، دون أن يمثل هذا نوعًا من تحمل المسؤولية الاجتماعية عليهم، مما يدل على اهتمامهم بالنواحي الاقتصادية في المقام الأول، كما يتضح ذلك من الجداول أرقام (١٠)، (١١)، (١٢)، (١٣) وهذا يؤيد الفرض الثاني والرابع.

٨- يلاحظ أن الذين أسهموا في مشروعات عامة للبيئة يمثلون نسبة ٦٨٪ من أفراد العينة ومعظم هذه المساهمة تتركز في المشاركة في حملات التوعية والتبرع للجمعيات الخيرية. وقد يكون ذلك التبرع راجع إلى الالتزام الديني، مما يمكن معه القول أن لديهم وعي نحو الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية ولكنه لم يصل بعد إلى الدرجة التي يجب أن يكون عليها، وهذا يؤكد الفرض الثاني.

وبمقارنة نتائج الدراسة بالفروض التي قامت عليها يتضح الآتي:

١- ليس هناك إدراك تام أو جهل كامل لدى رجال الإدارة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية الواجبة عليهم تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه. وهذا بالنسبة للفرض الأول.

٢- الفرض الثاني صحيح، حيث إن الأهمية النسبية للأهداف الاجتماعية لرجال الإدارة محدودة بالمقارنة بالأهداف الاقتصادية.

٣- لا يقوم رجال الإدارة بجهد إيجابي فعال لمعالجة آثار التلوث، ولكنهم يحاولون تخفيض بعض آثاره السلبية، وذلك ما يتناوله الفرض الثالث.

٤- لا يسهم رجال الإدارة في معالجة المشكلات التي تواجه البيئة التي يعملون في نطاقها باعتبار أن هذا النشاط لا يدخل في نطاق مسؤولياتهم مما أشار إليه الفرض الرابع.

٥- معظم رجال الإدارة يرون أن المسؤولية الاجتماعية يقع عبؤها على الجهات الحكومية، مما يؤيد ما جاء بالفرض الخامس من فروض الدراسة.

٦- أن معظم المنشآت تحاول التخلص من مخلفاتها عن طريق رميها في الخلاء مما يؤدي إلى تلوث الجو عن طريق الرياح، وهذه الوسيلة تمثل ما نسبته ٤٨٪ من وسائل التخلص من المخلفات.

٧- تعاني معظم الصناعات من كثير من المشكلات من أهمها مشكلة عدم إقبال الأيدي العاملة الوطنية على العمل في القطاع الصناعي وعدم توافر الأيدي الفنية المدربة. ويعتقد رجال الإدارة أن مسؤولية معالجة هذه المشكلات تقع على جميع الجهات المعنية، ويرى معظمهم أنها تقع على الأجهزة الحكومية ولا تتحمل منظمات الأعمال البيئة الإعداد له وتنفيذه بهدف التوعية بأخطار التلوث وإثارة السلبية على البيئة، واقتراح الأساليب والطرق الملائمة لعلاجه، مما يثير اهتمام رجال الإدارة وأفراد المجتمع بصفة عامة بضرورة المساهمة في حماية البيئة.

**ثانيا: التوصيات**

١- الحد من إنشاء المصانع داخل المدن حتى لا يتضرر المجتمع من مخلفاتها وما تحدثه من ضوضاء، والعمل على نقل المصانع الموجودة حاليًا بعيدًا عن الأحياء الآهلة بالسكان.

٢- إلزام المصانع باستخدام الأجهزة الكافية لمنع خروج الملوثات إلى البيئة كأجهزة امتصاص الغبار والغازات والجدران العازلة للضوضاء وغيرها.

٣- العمل على معالجة مخلفات العمليات الصناعية لتخفيف آثارها الضارة قبل التصرف فيها.

٤- أن تعمل الجهات المسؤولة على خلق روح التنافس بين المصانع للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية بوضع الحوافز المعنوية والمادية لذلك.

٥- أن تعمل المنشآت الصناعية على إيجاد مراكز فنية متطورة لتدريب العاملين والتعاون مع مراكز التدريب المهني لسد احتياجاتها من الأيدي العاملة الوطنية.

٦- أن تعمل المنشآت الصناعية على تخصيص جزء من ميزانياتها للمشاركة في المشروعات العامة التي تقوم بتقديم خدماتها المتنوعة لأفراد المجتمع.

٧- تشجيع العمل في القطاع الصناعي ودعمه ماليًا ومعنويًا حيث إن معظم الشباب لا يرغب العمل في القطاع الصناعي نظرًا لانخفاض أهميته النسبية من وجهة نظرهم مقارنة بالجهات التعليمية والوظيفية الأخرى لعدم توافر الخلفية الثقافية لديهم عن أهمية التعليم الفني والمهني.

٨- أن يتمشى تخطيط المنتجات مع نتائج دراسات ميدانية حتى ترتبط المنتجات نوعًا وكمًا مع الاحتياجات الفعلية للمستهلكين.

## المراجع

### أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم.

صحيح البخاري.

**آميل، توماس**، البيئة وآثرها على الحياة السكانية، ترجمة زكريا أحمد البرادعي، مكتبة الوعي العربي، ١٩٧٢.

**البادي، محمد محمد**، العلاقات العامة والمسؤولية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٠.

**بصفر، عمر**، اجتماع مرور الرياض للتحضير لأسبوع المرور. جريدة الجزيرة، الثلاثاء، ١٨ جمادي الثانية، ١٤٠٤.

**الحفار، محمد سعيد**، الإنسان ومشكلات البيئة. الدوحة، دار العلوم، ١٩٨١.

**خطة التنمية الثالثة**، السياسة الصناعية، وزارة التخطيط، ١٤٠٠.

**الخياط، عبد العزيز**، المجتمع المتكافل في الإسلام، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١.

**دليل الاستثمار الصناعي في المملكة العربية السعودية**، السياسة الصناعية، الرياض، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، ١٣٩٨.

**سليم، محمد صابر**، الإنسان –البيئة– التنمية. البيئة الطبيعية كمادة دراسية في مناهج التعليم بالمدارس، الخرطوم، ١٢ فبراير، ١٩٧٢.

**الشرقاوي، عبد اللطيف إبراهيم**، الطاقة وتلوث البيئة، مجلة المهندس، العدد الثاني، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، كلية الهندسة، جدة، ديسمبر، ١٩٨٢.

**عبد الوهاب، علي محمد**، البيئة والإدارة، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٤.

**العوضي، عبد الرحمن عبد الله**، مؤتمر الكويت الإقليمي لحماية وتطوير البيئة ملف التنمية، العدد العاشر، يونيو، ١٩٧٨.

**الغزالي، محمد**، خلق المسلم، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ١٣٩٤.

**محمد، عبد الوهاب**، أسابيع العناية بشؤون المساجد في المملكة العربية السعودية، رسالة المسجد. العدد السابع، السنة السادسة، يوليو، ١٩٨٣، جدة، دار العلم للطباعة والنشر، الأمانة العامة للمساجد.

**مسفر، محمد عبد المنعم** التنمية الاقتصادية لدول العالم الإسلامي، جدة، دار المجمع العلمي، ١٩٨٠.

**مسفر، محمد عبد المنعم**، النظام الاقتصادي الإسلامي، جدة، دار المجمع العلمي، ١٩٧٩.

**منظمة اليونسكو**، اتجاهات في التعليم البيئي، مؤتمر التعليم البيئي بين الحكومات، تفليس، الاتحاد السوفيتي، ٢٤–٢٦، أكتوبر، ١٩٧٧.

### ثانيًا: المراجع الأجنبية

**Adizes, Ichak,** and **Weston, Fred**, "Comparative Model of Social Responsibility" *Academy of Management Journal*, January 1973.

**Andrews, Kenneth R**. *The Concept of Corporate Strategy*, Homewood, Illinois: Dow Jones Irnin-Inc., 1971.

**Aushen, Melvin,** "Changing The Social Contract: A Role For Business," *Columbia Journal of World Business*, Nov.-DEC. 1970.

**Bleichen, Gerhard**, "The Social Equation in Corporate Responsibility" *Law School Journal* Boston Univ., 1972.

**Bowen, Howard R.,** *Social Responsibilities of the Business*, New York; Haroer & Brothers, 1953.
**Browne, Minell,** and **Hoas., Paul F.,** "Social Responsibility and Market Performance, *Msu Business Topics*, Autumn, 1971.
**Clapp, Norton** "Corporate Responsibility to the Community" *Univ. of Washington Business Review*. Spring 1968.
**Costanza Robert**. "Social Traps and Environmental policy" *Bioscience* 37:6 June 1987.
**Davis, Charles ED,** "Hazardous Waste Politic and Policy: A symposium." *Policy Studies Journal*, 14:1 SEP. 1985.
**Davis, Keith,** "Can Business Affors to Ignore Social Responsibility small litter Responsibilities LES?" *California Management Review*, Spring 1960.
**Friedman, Milton,** *Capitalism and Freedom*, Chicago: Univ. of Chicago Press, 1962.
**Friedman, Milton,** "Does Business Have Social Responsibility?" *Bank Administration April*, 1971.
**Goudie, Andrew**, *The Human Impact or the Natural Environment*, MIT Press, 1986.
**Hayek, Friedrich A.,** *The Road to Serfdom*, Chicago: Univ. of Chicago Press, 1944.
**Hendersons, Hazel** "Should Business Tackle Society's Problems?" *Harvard Business Review*, July-Aug. 1968.
**Heyne, Paul T.,** "The Free-Market System is the Best Guide For Corporate Decisions," *Financial Analysis Journal*, Sep-Oct., 1971.
**Hinnawi, Essam, ED.** *The State of Environment* (Un Environment Program) Guildford, Survey, Uk: Butterworths, May 1987.
**Johson, Horold L.,** *Business in Contemporary Society*, Framework and Issues, Colixornia Wadsworth Pub. Co., 1971.
**Levitt, Theadot,** "The Danger of Social Responsibility" *Harvard Business Review*, SEP-Oct., 1958.
**Longenecker, Justin,** and **Fringle, Charles, D.,** *Management*, 5th Columbus, Ohio: Charles E. Merrill. Co., 1981.
**Mansfield, Edwin, (ED),** *Monopoly, Power, and Economic Performance*, New York: W.W. Norton, 1964.
**Miller, Arjay**, "New Roles For the Campus and The Corporation" *Michigan Business Review*, Nov. 1960
**Mintzer, Irving,** "Living in A Warmer World: Challenges for Policy Analysis and Management" *Journal of Policy Analysis and Management*" 7:3 Spring 1988.
**Myers, Norman** "Emergent Aspect of Environment: A Creative Challenge" *The Environmentalist*, 7:3, 1987.
**Perry, John,** Managing the World Environment: International Institution, *Environment*, 28:1 Jan-Feb. 1986.
**Rabe, Barry G**. "*Fragmentation and Integration in State Environmental Management*", U. of Michigan March, 1986.
**Richardson, Jacgues,** *Managing the Ocean: Resources, Research*, Law, UNESCO Publication, 1985.
**Richman, Barry. M.**, "The Corporation and the Quality Life," Part I: Typologies, *Management International*, vol. **13,** 1973.
**Russel, Milton,** "Environmental Protection for the 1990's and Beyond." *Environment*, 29:7, Sep. 1987.
**Shabecoff, Philip**. "Scientists See Vast Changes in Earth" *The New York Times*. Wed. Nov. 1987, A6.
**Votaw, Dow,** "The Nature of Social Responsibilities, Cannot Get There From Here." *Contemporary Business*. Winter 1973.
**Yarrington, B. Y.,** "Corporate Social Responsibility, *Ritual or Reality*? *International Assembly of Better Business*. May 1972.

# The Responses of Managers Toward Social Responsibility "An Application to the Saudi Industries".

ABDEL HADY M. KORARNM, AHMED ABDULLAH AL-SABBAB
and ABDULLAH ABDULGHANI AL-GHAMDI
*Department of Business Administration*
*and Department of Public Administration*
*Faculty of Economics and Administration*
*King Abdul-Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia*

ABSTRACT. The ideas that business was acting in socially responsible fashion if it strived to maximize profits and serve the best interest of the stockholders have become old and unacceptable.

Since the concept of social responsibility has been broadened today far beyond this boundary to maintain equitable balance between making profits and the interest of the general public. The views and responses of businessmen toward these issues have been resulted in disagreement. This study synthesize the concept of social responsibility and measures the responses of the Saudi Business in the Industrial sector toward these issues.

It has been found throughout this study that social goals are very limited in the Saudi Industrial sector compare to that of economic goals.